الغانم يوجه الدعوة للنواب لحضور جلسة الغد

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الدعوة للنواب لحضور جلسة مجلس الأمة العادية التي ستعقد غدا الثلاثاء وعلى جدول أعمال الجلسة استجوابان لرئيس الوزراء الأول مقدم من خالد العتيبي وثامر السويط وبدر الداهوم، والثاني من محمد المطير وحمدان العازمي. الإضافة إلى تقارير اللجان البرلمانية والإحالات. وعملا بالمادة 142 يرفع الاستجواب الأول من جدول الأعمال لاستقالة الحكومة

18 تقريراً للجان البرلمانية على جدول أعمال جلسة الغد..

العفو الشامل وتأجيل أقساط القروض ودعم متضرري «كورونا»

رياض عواد

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا الثلاثاء والأربعاء الموافقين 30 و31 من مارس الجاري، للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 11 بندا و28 فقرة.

ومدرج على جدول الأعمال الاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، الأول لرفعه من جدول الأعمال نتيجة لاستقالة الحكومة، والمقدم من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي والنائب المبطلة عضويته بحكم المحكمة الدستورية د.بدر الداهوم.

فيما الاستجواب الثاني مقدم من النائبين محمد المطير وحمدان العازمي الذي حل محل النائب المبطلة عضويته بدر الداهوم، والمكون من محور واحد وهو الانتقائية في تطبيق القانون.

ويحتوي جدول الأعمال على بند الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة في 15 ديسمبر 2020.

ويشتمل الجدول على 18 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة عن المراسيم والمشروعات والاقتراحات بقوانين ومنها العفو الشامل والإجراءات والمحاكمات الجزائية، وتعديل المرئي والمسموع والمطبوعات، ودعم وتمويل المتضررين من أزمة فيروس كورونا.

كما يحتوي جدول الأعمال قوانين تأجيل أقساط القروض وتكويت الوظائف العامة وتعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي شأن الاستيراد، وفيما يلي تفاصيل جدول الأعمال: –1 البند الأول:

أ– تلاوة الأوامر الأميرية والمراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة.

ب– أداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية حسب نص المادة (91) من الدستور.

2– البند الثاني: التصديق على المضابط التالية: (1460/أ) بتاريخ 2021/1/5.
(1460/ب) بتاريخ 2021/1/6
(1461) بتاريخ 2021/1/19
(1462) بتاريخ 2021/2/16 (خاصة)

3 – البند الثالث:

أولا: كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ثانيا: كشف العرائض والشكاوى.

4 – البند الرابع: الأسئلة

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة).

–البند الخامس: الاستجوابات:

–5 الاستجواب الموجه من الأعضاء ثامر سعد الظفيري، خالد محمد العتيبي د. بدر زايد الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول: مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

المحور الثاني: هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان.

المحور الثالث: الإخلال بالإلتزام الدستوري في المادة (98) من الدستور.

(عملا بالمادة (142) من اللائحة الداخلية لمجس الأمة يرفع الاستجواب من جدول الأعمال).

6 – الاستجواب الموجه من العضوين محمد براك المطير، حمدان سالم العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن الانتقائية في تطبيق القوانين.

(طبقا لنص المادة (130) من اللائحة الداخلية لمجس الأمة –وقد حل السيد العضو حمدان سالم العازمي بناء على طلبه محل د.بدر زايد الداهوم تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية لعدم صحة عضويته)

–البند السادس: الإحالات (حسب ما هو وارد في الكشوف المرفقة)

البند السابع:

7 – الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020.

(للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)

البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

8– التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (1) لسنة 1910.

9– التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (1) لسنة 1910.

10 –التقرير الرابع والخمسون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

أ– الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (1) لسنة 1910.

ب– الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة للمادة (19) من القانون رقم (1) لسنة 1990 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

11 –التقرير الأربعون للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع.

12 – التقرير الحادي والأربعون للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2001 في شأن المطبوعات والنشر (وعددها ثلاثة).

13– التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فايروس كورونا والاقتراحات بقوانين ذات الصلة وعددهم(11).

14 –التقرير الثاني للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن اقتراحات بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته وعددها (5).

15 – التقرير التاسع للجنة تنمية الموارد البشرية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1 –الاقتراح بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة.

2 – الاقتراحان بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة.

16 – التقرير الثالث للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013م في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

17 – التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن الاستيراد.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

18 – التقرير الرابع والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (عامل منزلي) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

البند التاسع: تقارير لجنة الشؤون الخارجية:

19 – التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

20 – التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

21 –التقرير الثامن عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

23 – التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت.

(أدرج طبقا لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

24 – التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة بالإدارة العامة للجمارك الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.

25– التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في مجال الاستخبارات.

البند العاشر: طلبات تشكيل لجان تحقيق

26 –طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما يثار حول علاقة الكويت بعمليات احتيال مصرفي وغسل أموال للصندوق السيادي الماليزي.

27 – طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمس نواب بشأن ما أثير من التزوير في وثائق الجنسية والمسائل المتعلقة بالتجنيس وبند الاعمال الجليلة.

28 – طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق بشأن قواعد وإجراءات الإعلان والترشيح والاختيار لكافة الجهات الحكومية.

البند الحادي عشر: ما يستجد من الأعمال

جلسة سابقة

عايد: جوهر ترك التدريس وامتهن التدليس

قال النائب خالد عايد: وجه الخميس الماضي النائب حسن جوهر وفق مؤتمر صحافي بعض المعلومات، والشعب الكويتي يجب أن يعرف حقيقتها وحقيقة الألفاظ التي ذكرها ووصفه لي بأنني متواطئ، مضيفا: «جوهر ترك مهنة التدريس وامتهن مهنة التدليس».

وأضاف: إن اللجنة «التشريعية البرلمانية بأعضائها ومكتبها الفني اجتمعت منذ 3 أشهر ولم تنتظر من جوهر أو غيره جزاء أو شكورا وإنما عملنا لصالح الوطن وانتهينا من 118 مقترحا.

وأشار الى انه من ضمن الاقتراحات التي أنجزت «العفو الشامل» و«الحبس الاحتياطي وتقليص مدده» و«التعديلات على المرئي والمسموع» بالإضافة إلى «تأجيل الأقساط» و«إنقاذ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة» وقوانين تتعلق بالتربية والتعليم والصحة ولم ننتظر إطراء أو شكرا.

ولفت عايد الى أن المقترح الذي يتحدث عنه جوهر هو إضافة فقرة إلى قانون 70/31 أمن الدولة، وأنا أحد الموقعين على المقترح، متسائلا:

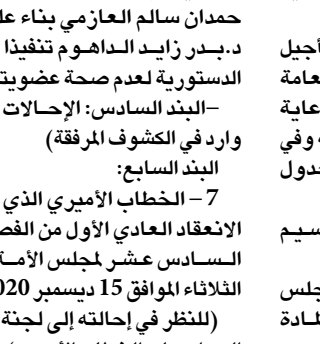

خالد عايد العنزي

«كيف أوقع على مقترح وأتعمد تعطيله؟ بأي منطق ذلك؟، مضيفا: ولكن بعد البحث وجدت في الاقتراح من الخطورة الكبيرة على أمن الكويت الخارجي وأنه سيدخل البلد في نفق مظلم لأنه تحت حرية الرأي يتيح لأي شخص يعبر بصورة أو أي شيء عن رئيس دولة أو مرجعية دينية ونحن لن نقبل المساس بأمن الكويت ولا يوجد عندنا أغلى من أمنها.

الصالح: البر بقسمي والعمل باستقلالية.. ولا يهمني عدد مقاطعي الجلسة

قال النائب الدكتور هشام الصالح إنه لا يستطيع كائن من كان أن يملي علي توجهات او قناعات، وعموما أنا مع أهل الكويت وما تعهدت به أمام ناخبيني. ولا يهمني بعد ذلك عدد الذين أعلنوا مقاطعتهم للجلسة بقدر الذي يهمني وهو البر بقسمي والعمل باستقلالية وفق قناعاتي الشخصية ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض﴾».

هشام الصالح

«التشريعية» تناقش إلغاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

تناقش اللجنة التشريعية البرلمانية، اليوم الاثنين، عدداً من الاقتراحات بقانون، من بينها الغاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإنشاء مستشفى الكويت للاطفال، وتعمير واستثمار جزيرة فيلكا، وتعديل على قانون ذوي الإعاقة، واستحداث توقيت صيفي من خلال اقتراح بقانون يقضي تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف.

ووجهت اللجنة الدعوة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، لحضور الاجتماع وذلك لابداء رأي الحكومة في الاقتراحات المتعلقة بتعديل القوانين أو الغائها. وركّزت الاقتراحات المختصة بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على إلغائه نهائياً أو الغاء المادة المتعلقة بعقوبة السجن لقضايا الرأي.– مقترح إلغاء القانون برمته–

وقال النائب سعود أبو صليب، في شأن مقترح إلغاء القانون برمته، إنّ «للتشريع ضوابط وأصولاً وقواعد يجب الالتزام بها، من أجل حماية الحقوق والحريات العامة، وحتى لا تكون التشريعات غير المنضبطة وسيلة لإهدار الحقوق، وعلى الرغم من وجود حاجة لتنظيم مجال تقنية المعلومات إثر التطوّر التقني الكبير الذي طرأ، إلا أنّ التشريع المراد إلغاؤه جاء في مجمله، بصياغة غير منضبطة وبقيود غير مستحقة، وتوسع في التجريم على نحو يخل بالحق في الحرية، لذلك ارتأينا إلغاؤه». بدوره، قال النائب الدكتور هشام الصالح، الذي طالب بتعديل بعض مواد قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات «تقدمنا بالاقتراح بغرض الغاء عقوبة السجن لجرائم الرأي، واقتصار مدة التقادم في الجرائم الإلكترونية على 3 أشهر».

وتضمّنت الاقتراحات المعروضة على طاولة التشريعية تعديل المادة (10) من المرسوم بالقانون 10 /1979 في شأن الخدمة المدنية، والاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم 10 إلى المادة رقم 5 من المرسوم بالقانون 10 /1979 في شأن الخدمة المدنية، بالإضافة إلى اقتراح بقانون بإنشاء مستشفى الكويت للأطفال، المقدم من النائب الدكتور عبدالكريم الكندري، ويقضي الاقتراح بأن تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى متخصص للأطفال يقدم جميع الخدمات الاستشارية والطبية والجراحية والطوارئ والخدمات ما بعد الجراحة والخدمات التأهيلية خلال 3 سنوات من تاريخ صدور هذا القانون، على أن وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات الأخرى المعنية، ويقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتمويل هذا المشروع تمويلاً كاملاً من مرحلة التصميم حتى انتهاء مراحل انشاء المشروع وتجهيزه بالمعدات من ثم يسلم لوزارة الصحة التي يقع على عاتقها إدارة المستشفى.

ومن ضمن الاقتراحات اقتراح بقانون بتعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصاديا ولتكون بعدا أمنيا لحماية البلاد ويحول المشروع إلى الدولة وفق نظام BOT. وتضمن جدول أعمال اجتماع اللجنة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 8 / 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاقتراح بقانون في شأن تقديم التوقيت الزمني ساعتين في فصل الصيف، لما للاقتراح بعد اقتصادي يعود بالنفع على الدولة والمواطن، بالإضافة الى العديد من الجوانب الإيجابية الاخرى مثل حل مشكلة الازدحام المروري والمحافظة على البيئة وتحسين مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

اللجنة التشريعية

وتقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح بقانون بقضي بتعديل البند (أ) من المادة 22 من القانون 4 / 1993 في شأن الرعاية السكنية، وحدد شروط وضوابط إفادة المواطن من الرعاية السكنية، وأورد القانون من ضمن هذه الشروط في المادة 22 بند 1 عدم استحقاق الرعاية السكنية لرب الأسرة لمن ثمن له بمبلغ يزيد على مائتي ألف دينار، وبالنظر لما شاهده سوق العقار من ارتفاع حاد في أسعار الأراضي والخدمات وحجز البعض للعديد من القسائم للمضاربة عليها، ولمعالجة هذه الآثار التي ترتبت على قيمة التثمين أو البيع جاء هذا الاقتراح بقانون لتعديل البند المشار اليه بزيادة قيمة التثمين أو البيع لاستحقاق الرعاية السكنية إلى 500 ألف دينار بدلاً من 200 ألف دينار، وهو ما يحقق عرض المزيد من القسائم والعقارات ويسهم في حل القضية الإسكانية، وتقدم النائب فارس العتيبي باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (16) من القانون المذكور، والمتعلق باشتراط الحصول على الرعاية السكنية المنصوص عليها في هذا القانون ألا يكون رب الأسرة مالكاً لعقار أو مشتركاً في ملكية عقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية المناسبة، وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل عن طريقه، بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة إلى جميع الورثة، وذلك دون الاخلال بحق الأولاد أو الزوجة في الحصول على الرعاية السكنية.

32 نائبا يعلنون مقاطعة جلسة القسم

أعلن عدد من النواب، بينهم نواب الكتلة الوطنية التي تتألف من 6 نواب ويترأسها الدكتور حسن جوهر، عن مقاطعة جلسة القسم المقرر عقدها غدا الثلاثاء.

وأصدرت الكتلة بيانا في شأن عدم تمكين الحكومة من القسم، فيما عقدت اجتماعا في مكتب النائب مهند الساير.

بدوره قال عضو الكتلة مهلهل المضف «براً بقسمنا الدستوري وقيمنا الوطنية والأخلاقية وصوناً للإرادة الشعبية من العبث ومنعاً للتخاذل والتلاعب بالمبادئ البرلمانية الثابتة وإيماناً بأن السيادة للأمة مصدر السلطات أعلن عدم تمكين الحكومة من أداء القسم فلا مجال للمجاملات على حساب الوطن».

كما أعلن النواب محمد الحويلة وفايز غنام الجمهور ومحمد عبيد الراجحي وبدر الحميدي وحمد المطر مقاطعة الجلسة.

من جانبه، قال النائب صالح الشلاحي إنه «بعد ارتفاع عدد المقاطعين لجلسة القسم من أحرار الأمة، هناك تسريبات أن الحكومة تلوح في كتاب عدم التعاون، ونقول ونعيد ونكرر: أهلاً بالحل إن لم تمكن الأمة بأداء واجباتها. فالسيادة للأمة، وهي مصدر السلطات جميعا».

وأعلن النائب مبارك العرو مقاطعة أعمال الجلسة القادمة بالكامل، وليس القسم فقط، وقال «الأولى في عمل المجاميع السياسية أن يتم الالتزام بآلية الإعلان الجماعي بدل التسابق الفردي، ولكن يظل هذا أمر ثانويا، أما الأمر الأساسي فهو الانحياز للإرادة الشعبية ولصحيح الدستور، سواء كنت ضمن مجموعة أو نائب مستقل».

وانضم النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي لمقاطعي الجلسة، وقال: «الحكومة لم تلتزم بتعهداتها وغير قادرة على إنفاذ ما جاء في بيان النواب الـ28 من مشاريع شعبية، ولاحقت رموزا ونشطاء مارسوا حقهم في التعبير، ولأجل الأمة ومكتسباتها يجب عدم تمكين هذه الحكومة من القسم، وعليه أعلن مقاطعة الجلسة».

كما أعلن النائب أسامة الشاهين مقاطعة الجلسة، وقال: «الحكومة بأدواتها تتحمل مسؤولية الانتهاك المتكرر لمواد الدستور ومصالح الوطن وحريات الشعب».

الديحاني يعلن مقاطعة جلسة القسم.

في السياق نفسه، أعلن النائب فرز الديحاني عن مقاطعة جلسة القسم، وقال إن «المبادئ لا تجزأ، وحقوق ومكتسبات الشعب فوق كل اعتبار، ولكن مع تجاهل إرادة الأمة فإن موقفنا دائماً وابداً ثابت، استمرارا لما جئنا من أجله لخدمة الشعب والذود عن حرياته».

وأضاف الديحاني ما زلنا وسنبقى على مبادئنا، ونجدد عهد إرادة الأمة، بمقاطعة جلسة القسم.